رئيس الجمهورية يعزي في استشهاد الشيخ صالح الطالبي

■ صنعاء / سبأ:

بعث الاخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية ببرقية عزاء ومواساة الى عبدالرحمن صالح بن علي الطالبي واخوانه كافة في محافظة شبوة وذلك في استشهاد والدهم الشيخ صالح بن علي الطالبي.

واشار الاخ الرئيس في برقيته الى مكانة الشيخ واسهاماته الوطنية وجهودة الخيرة في اكثر من موقع ومكان . مبتهلا للمولى عز وجل ان يتغمد الشهيد بواسع رحمته وان يلهم اهله وذويه وجميع اصدقائه ومحبيه الصبر والسلوان.

"انا لله وانا اليه راجعون".

عاد إلى صنعاء

وزير النفط : تعديل أسعار الغاز ابتداء من العام القادم

■ صنعاء/ سبأ:

عاد إلى صنعاء أمس وزير النفط والثروات المعدنية احمد دارس بعد ترؤسه اجتماع مجلس ادارة الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال الذي اختتم اعماله في باريس مؤخرا.

وأوضح الوزير دارس أن الاجتماع الذي يعتبر الاخير للعام 2013م ناقش الوضع المستقبلي لمشروع الغاز الطبيعي المسال والتطور الحاصل مع المفاوضات لتعديل اسعار الغاز للأسواق الكورية ابتداء من العام القادم 2014م وكذلك سير المفاوضات مع شركات توتال وجي دي اف سويز الفرنسية لتعديل الاسعار الذي يعد احد المواضيع التي تهم الشارع اليمني.

رئيس مفوضية الانتخابات الهندية يغادر صنعاء

■ صنعاء / سبأ:

غادر صنعاء أمس رئيس مفوضية الانتخابات الهندية «في أس سامباث» والوفد المرافق له بعد زيارة رسمية لليمن استغرقت عدة أيام تم خلالها التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الانتخابي بين اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ومفوضية الانتخابات الهندية.

وأكد رئيس مفوضية الانتخابات الهندية نجاح زيارته لليمن حيث تم التوقيع على مذكرة التفاهم بين البلدين في المجال الانتخابي والتعرف على الوضع الانتخابي في اليمن واحتياجات اللجنة العليا للانتخابات من حيث السجل الانتخابي والتصويت الالكتروني وتطوير الموارد البشرية وتدريبها.

من جانبه أوضح رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء القاضي محمد حسين الحكيمي الذي كان في مقدمة مودعيه أن زيارة رئيس المفوضية الانتخابية الهندية لليمن وضعت اللبنة الرئيسية والمداميك الأساسية في طبيعة العلاقات بين اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء والمفوضية الهندية في مجال التعاون الانتخابي.

وأشار الحكيمي إلى حرص اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء على التواصل مع عدد من اللجان الانتخابية في العالم والوطن العربي بهدف الاستفادة من الخبرات والقدرات والتعرف على التجارب الانتخابية من حيث السجل الانتخابي والاستفتاء وغيرها.

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
تصدر عن مؤسسة (14 أكتوبر) للصحافة والطباعة والنشر
Email: 14october@14october.com

نائب رئيس مجلس الإدارة نائب رئيس التحرير
عبدالرقيب الهدياني
alrkeb@14october.com

نائب رئيس مجلس الإدارة للشؤون المالية والإدارية والموارد البشرية
شفيع محمد العبد
shfm733@14october.com

مدير التحرير
محمود غلام حسن

نائبا مدير التحرير
أثمار علي هاشم
عبدالرؤوف هزاع

سكرتير التحرير
عبدالله قائد علي

الإدارة الفنية
المستشار الفني
منصور عبدالخالق

مدير الإخراج الصحفي
محمد علوي شيخان

نائبا مدير الإخراج الصحفي
اقبال العولي
أكرم رياض شرف

الموقع الإليكتروني
www.14october.com

المعلا - عدن الجمهورية اليمنية ، تلفون: 240085-247558-241332-247297
فاكس: 247559-240550 ص.ب: 5487
مكتب الإعلانات: 248050 - 222609 البريد الألكتروني: Adv@14october.com
المبيعات التجارية: 241186 العلاقات العامة: 243029 مكتب صنعاء: تلفون: 249348 فاكس: 249338 لحج: 503729
منطقة ذمار: 420888 مكتب تعز: 200478
الحديدة: 240015 - المكلا: 300666

لقاء موسع ضم اللجنة العليا للانتخابات وسفراء الدول العشر

■ صنعاء/ سبأ:

عقد أمس بمبنى اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لقاء موسع ضم الاخوة القضاة رئيس وأعضاء اللجنة وسفراء الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة .

و كرس هذا اللقاء الذي انعقد بناءً على طلب من سفراء الدول العشر للوقوف على الخطوات التي قطعتها اللجنة في سبيل الاعداد والتحضير للاستحقاقات الديمقراطية التي نصت عليها المبادرة الخليجية والمتمثلة في إجراء الاستفتاء على الدستور وإعداد سجل انتخابي جديد بالإضافة إلى إجراء الانتخابات سواء البرلمانية أو الرئاسية أو المحلية.

و أشار سفراء الدول العشر إلى أن هذا اللقاء يأتي ومؤتمر الحوار الوطني على وشك الانتهاء خاصة وقد تبلورت خطوات متقدمة على هذا الصعيد تمثلت في التوقيع مساء أمس على وثيقة حلول وضمانات القضية الجنوبية الأمر الذي يتطلب سرعة استكمال المرحلة الانتقالية والبدء في اتخاذ الخطوات التي تنمي الثقة لدى الشعب اليمني بإيجابية هذه المرحلة التاريخية المهمة وأن أي تأخير في البرنامج الزمني المنصوص عليه في المبادرة الخليجية سيؤثر على ثقة الشعب الذي يتطلع بفارغ الصبر إلى دولة مدنية حديثة يسودها العدل والمساواة وتتوفر فيها كافة مكونات وعناصر العمل الديمقراطي الذي يستند على انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

وطرح سفراء الدول الراعية للمبادرة الخليجية عدداً من التساؤلات والملاحظات التي تصب بشكل عام في مدى استعداد اللجنة في تنفيذ المهام المسندة اليها وفي مقدمة ذلك التجهيزات الفنية لإجراء التسجيل الالكتروني والخطوات المنجزة على صعيد ضمان حيادية موظفي اللجنة العليا للانتخابا، بالإضافة إلى الامكانيات التي رصدتها اللجنة في حال أجريت انتخابات تزامنية رئاسية وبرلمانية ومحلية أو في حال أجريت الانتخابات المحلية بالتزامن مع الاستفتاء على الدستور.

وشملت تساؤلات سفراء الدول العشر البرنامج الزمني المعد من قبل اللجنة للمرحلة المقبلة والمدة الزمنية التي تتطلبها كل مرحلة وما تم بشأن الكادر البشري الذي سيتولى عملية القيد والتسجيل، وكذا مدى إمكانية قدرة اللجنة في النزول الميداني لإجراء القيد والتسجيل في المناطق التي لا توجد بها مشاكل أمنية.

بدوره أشاد رئيس اللجنة القاضي محمد حسين الحكيمي بالدور المحوري والمهم الذي تضطلع به الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية في الوقوف إلى جانب اليمن ومساندته في هذه المرحلة الانتقالية، وقدم القاضي الحكيمي شرحا مفصلاً عن مجمل الخطوات والتحضيرات المنجزة وما قطعته اللجنة من شوط للتحضير للمرحلة المقبلة، مشيرا إلى أن اللجنة استكملت إعداد كافة الأدلة والوثائق وتسلمت المعدات والأجهزة الفنية الخاصة بالتسجيل الانتخابي الالكتروني ، ويجري حالياً العمل لاستكمال تركيب الأجهزة الخاصة بمركز المعلومات و من المقرر الانتهاء من ذلك منتصف شهر يناير القادم .

وأوضح القاضي الحكيمي أن اللجنة حريصة أكثر من غيرها على حيادية إجراء الانتخابات وكذا حيادية موظفيها واتخذت العديد من الخطوات والإصلاحات بهذا الخصوص حيث شرعت منذ وقت سابق في إجراء تغييرات على مستوى فروع اللجنة في 15 محافظة وشملت التغييرات أيضاً إدارات عامة وإدارات متخصصة في ديوان عام اللجنة ،فضلاً عن توظيف خمسة من الكوادر الفنية المؤهلة التي ستتولى إدارة مركز المعلومات الخاص بالسجل الانتخابي .

وأكد القاضي الحكيمي أن اللجنة اتخذت العديد من القرارات بشأن الاصلاحات وستواصل المضي باتجاه الصواب ، وفيما يتعلق بالفترة الزمنية التي تتطلبها مرحلة القيد والتسجيل أوضح رئيس لجنة الانتخابات أن القيد والتسجيل سيتم في غضون أربع مراحل تستغرق جميعها أربعة أشهر يليها شهر لإجراء المطابقة .

واستعرض في سياق حديثه الآلية التي وضعتها اللجنة فيما يتعلق بلجان القيد والتسجيل الفنية ،وبالنسبة للجان الاشرافية والأساسية فلم يتم البت في آلية تشكيلها حتى اللحظة لعدم توافق رؤى الأحزاب بذلك.

واكد أن اللجنة على استعداد لتنفيذ الانتخابات حتى لو كانت متزامنة وما تحتاجه اللجنة في هذا الجانب سوى المدة الزمنية التي تمكنها من إجراء التحضيرات والتجهيزات الفنية المطلوبة ،مبيناً أن اللجنة فضلت الانتظار إلى أن تصل البلاد الى انفراج سياسي بدلاً من المغامرة في إجراء القيد والتسجيل الذي ربما كان ستيسفر عن نتائج لا تحمد عقباها .

ونوه القاضي الحكيمي بالخطوات التي اتخذتها اللجنة بشأن مواجهة أي مخاطر على الصعيد الفني والتقني وكذا التعديلات القانونية الأخيرة لضمان مواجهة أي طارئ قد يحول دون وصول اللجنة إلى مركز أو دائرة معينة أثناء القيد والتسجيل .

من جانبه تحدث نائب رئيس اللجنة القاضي خميس سالم الديني عن السجل الانتخابي الالكتروني وما يمثله من أهمية كمشروع وطني واستراتيجي يخدم الدولة في عدة اتجاهات بالإضافة إلى أن هناك إجراءات فنية دقيقة تضمن خلو السجل الالكتروني من أي تكرار وعدم التلاعب ويعتبر نقطة انطلاق لإجراء انتخابات نزيهة ،مشيراً إلى أن التسجيل الانتخابي يعتبر حقاً لكل مواطن والدولة ملزمة أن توفر هذا الحق لجميع المواطنين على حد سواء من خلال تهيئة الأجواء المناسبة التي تمكن الجميع من ممارسة هذا الحق بسلاسة .

وتطرق القاضي الديني إلى جوانب من تحديات المرحلة منها أهمية وجود قانون الانتخابات الجديد الذي سيحدد النظام الانتخابي ،وكذا الترتيبات الفنية في حال أجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية في وقت واحد .

كما تحدث خلال اللقاء عدد من الاخوة القضاة أعضاء اللجنة مستعرضين جملة من الملاحظات والردود حول تساؤلات سفراء الدول العشر التي اتسمت بالشفافية والوضوح ، مؤكدين أن اللجنة تحمل على عاتقها مسئولية وطنية كبيرة وبالحجم الذي يتطلع إليه كل أبناء الشعب في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وفي أجواء من الديمقراطية تتيح الحق لكل مواطن ممارسة هذا الحق المشروع قولاً وفعلاً.

تتمات الصفحة الاولى.. تتمات الصفحة الاولى.. تتمات الصفحة الاولى.. تتمات الصفحة الاولى.. تتمات الصفحة الاولى..

النص النهائي ..

2. الشعب في اليمن حر في تقرير مكانته السياسية وحر في السعي السلمي إلى تحقيق نموه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عبر مؤسسات الحكم على كل مستوى، وفق ما ينص عليه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذان وقعهما اليمن وصادق عليهما.

3. تُناط بكل مستوى من مستويات الحكم السلطات والمهام والمسؤوليات بشكل حصري أو تشاركي، لخدمة المواطنين بالطريقة الأفضل والأقرب لدى كل مستوى من مستويات الحكم؛ سلطات وموارد كافية لأداء مهامه بفاعلية، ويتحمل حصة عادلة من المسؤوليات المشتركة.

4. يحدد الدستور في الدولة الاتحادية توزيع السلطات والمسؤوليات بوضوح، ولا تتدخل السلطة المركزية في صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والإدارية لمستويات الحكم الأخرى في نطاق مسؤولياتها الحصرية، إلا في ظروف استثنائية ينص عليها الدستور والقانون، بهدف ضمان الأمن الجماعي والمعايير المشتركة الرئيسة أو لحماية سلطة إقليمية من تدخل سلطة أخرى.

5. تكون السلطات غير المُسندة إلى السلطة الاتحادية من صلاحية مستويات أخرى من الحكم، وفق ما ينص عليه الدستور الاتحادي، وتفصل الهيئة القضائية المختصة، التي ينص عليها الدستور الاتحادي، في أي تنازع حول اختصاصات الحكومة المركزية والأقاليم والولايات.

6. يكون لكل إقليم دور قيادي في مجال تنميته الاقتصادية الإقليمية، ويضمن النظام الاتحادي مستوى مقبولاً لحياة كريمة لجميع أبناء الشعب وتوزيعاً عادلاً للثروة الوطنية.

7. يتمتع كل مستوى من مستويات الحكم، المركز والإقليم والولاية، بسلطة تنفيذية وتشريعية وإدارية ومالية مستقلة يحددها الدستور، بما فيها سلطة مناسبة لجباية الضرائب.

8. الموارد الطبيعية ملك الشعب في اليمن، تكون إدارة وتنمية الموارد الطبيعية، منها النفط والغاز، بما فيها منح عقود الاستكشاف والتطوير، من مسؤولية السلطات في الولايات المنتجة بالتشارك مع السلطات في الإقليم والسلطة الاتحادية، وفق ما ينص عليه قانون اتحادي، وبموجب القانون نفسه يكون تنظيم عقود الخدمات المحلية من مسؤولية السلطات في الولاية المنتجة حصراً. وتراعى في كل ما سبق المصلحة الوطنية العليا لضمان إدارة الموارد الطبيعية بشفافية وكفاءة وفاعلية واستدامة، وبموجب القانون نفسه تؤسس هيئة وطنية مستقلة تضم جميع السلطات المعنية على مستوى الإقليم والولاية والحكومة الاتحادية مهمتها تطوير السياسات العامة وتمكين الولايات والأقاليم المنتجة بإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة يحدد قانون اتحادي، يصاغ بالتشاور مع الأقاليم والولايات، معايير ومعادلة لتوزيع عائدات الموارد الطبيعية، بما فيها النفط والغاز، بطريقة شفافة وعادلة لجميع أبناء الشعب في اليمن، مع مراعاة حاجات الولايات المنتجة بشكل خاص وتخصيص نسبة من العائدات للحكومة الاتحادية.

9. خلال الدورة الانتخابية الأولى بعد تبني الدستور الاتحادي يمثل الجنوب بنسبة خمسين في المائة في كافة الهياكل القيادية في الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بما فيها الجيش والأمن، التي يتم التعيين فيها بموجب قرارات يصدرها رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، ويمثل الجنوب كذلك بنسبة خمسين في المائة في مجلس النواب، ويجب معالجة عدم المساواة في الخدمة المدنية والقوات المسلحة والأمن على المستوى المركزي عبر قوانين ومؤسسات، وبما يضمن إلغاء التمييز وتكافؤ الفرص لجميع اليمنيين، ومن أجل معالجة تفاوت التمثيل في التوظيف يكون للجنوبيين أولوية في شغل الوظائف الشاغرة والتأهيل والتدريب في الخدمة المدنية والقوات المسلحة والأمن، ويجب أن تحترم التعيينات متطلبات الخدمة المدنية المتعلقة بالمهارات والمؤهلات، ولا يحق صرف أي موظف بشكل تعسفي.

لما بعد الدورة الانتخابية الأولى، ينص الدستور الاتحادي على آليات تنفيذية وقضائية وبرلمانية من أجل حماية المصالح الحيوية للجنوب، قد تتضمن هذه الآليات حقوق نقض أو تصويت خاصة حول قضايا تتعلق بالمصالح الحيوية للجنوب، وتمثيلاً خاصاً يقوم على معادلة المساحة والسكان، وعدم إمكان إجراء تعديل في الدستور يخص الجنوب أو يغير شكل الدولة إلا عبر ضمان موافقة أغلبية ممثلي الجنوب في مجلس النواب، إضافة إلى ترتيبات لتحقيق التشاركية في السلطة تحدد في الدستور الاتحادي.

10. ينص الدستور الاتحادي على ضرورة تفعيل جميع الحكومات ومؤسسات الدولة في دولة اليمن الاتحادية مبدأ المساواة، عبر سن تشريعات وإجراءات تتضمن اتخاذ خطوات فعلية لتحقيق تمثيل للنساء لا تقل نسبته عن ثلاثين في المائة في الهياكل القيادية والهيئات المنتخبة والخدمة المدنية.

11. ينتمي جميع أبناء الشعب في اليمن، مهما كان موطنهم الإقليمي، إلى جنسية وطنية مشتركة، ولكل مواطن يمني، من دون تمييز حق الإقامة والتملك والتجارة والعمل أو أي مساع شخصية قانونية أخرى، في أيّ ولاية أو إقليم من الدولة الاتحادية.

III. تحديد الأقاليم:

يشكل رئيس الجمهورية رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل،لجنة برئاسته بتفويض من مؤتمر الحوار الوطني لتحديد عدد الاقاليم، ويكون قرارها نافذا.

تدرس اللجنة خيار ستة أقاليم - اربعة في الشمال واثنان في الجنوب، او اقليمين، وأي خيار ما بين هذين الخيارين يحقق التوافق.

IV. ترتيبات بناء دولة اليمن الاتحادية الجديدة:

تبدأ مرحلة بناء دول اليمن الاتحادية بتبني الدستور، وتتبع جدولاً زمنياً وتنتهي في فترة يحددها الدستور ويتطلب الانتقال الكامل والفاعل إلى دولة اليمن الاتحادية الجديدة، وفق الرؤية أعلاه، بناء القدرات في كل ولاية وإقليم وإنشاء مؤسسات جديدة وسن تشريعات وقوانين، إضافة إلى تبني إصلاحات تشمل الملف الحقوقي للجنوب وضمان التنفيذ الكامل للنقاط العشرين والإحدى عشرة وإنشاء صندوق ائتماني للجنوب.

بناءً عليه، يستوجب الاستثمار وبذل جهود مستمرة لتوفير وتطوير الموارد البشرية والمالية اللازمة لحوكمة مسؤولة تخدم الأهداف المُشار إليها بفاعلية وكفاءة، وتكون الأولوية لتحسين إمكانات كل ولاية وإقليم وتعزيز مسؤوليات مسؤوليها المنتخبين ونقل السلطات بشكل مناسب لتحقيق ذلك، ينص الدستور على تأسيس هيئة لمراقبة التطبيق الكامل لهذه المرحلة، وتضع الهيئة خطة عمل لهذه الغاية، وتعمل بشفافية، على أن يوفر لها تمويل وإمكانات وافية لتطبيق المهام الآتية:

1. وضع جدول زمني لتطبيق ترتيبات بناء الدولة الاتحادية.
2. مراقبة تنفيذ المخرجات والجداول الزمنية والمعايير التي تتضمنها خطة العمل.
3. تقديم النصح للحكومة حول برنامج بناء القدرات ومراقبته.
4. تقديم توصيات إلى السلطات المعنية وفق الحاجة.
5. نشر تقارير علنية حول تقدم عملية التطبيق كل ستة أشهر على الأقل.

تحل الهيئة في نهاية هذه المرحلة إلا إذا نص الدستور خلاف ذلك.

V. دور المجتمع الدولي:

نطلب من المجتمع الدولي دعم تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والعملية الانتقالية في اليمن، خصوصاً مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومجموعة أصدقاء اليمن وباقي الدول والمنظمات الداعمة.

نطلب من أمين عام الأمم المتحدة مواصلة المساعي الحميدة وفق قراري مجلس الأمن 2014، 2051.

ونطلب من مجلس الأمن عبر الأمين العام دعم الجهود اليمنية لتطبيق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومراقبة تقدم العملية الانتقالية، خصوصاً تطبيق هذا الاتفاق، ونطلب كذلك استمرار مساعدة الأمم المتحدة، بما فيها تنسيق جهود المجتمع الدولي، لدعم بناء دولة اليمن الاتحادية الجديدة.

نطلب من مجلس الأمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية تبني قرارات تدعم هذا الاتفاق.

VI. التزام رسمي:

يعلن الموقعون أدناه إيمانهم وثقتهم الكاملين في أن هذا الاتفاق يتضمن تسوية عادلة وانعكاساً دقيقاً لفهمنا المشترك، نعتقد أن هذا الاتفاق يصب في مصلحة الشعب اليمني، وعليه يلزم احترام ودعم هذا الاتفاق بحسن نية ونظرة مستقبلية، بهدف بناء دولة اليمن الاتحادية الديموقراطية الجديدة والحفاظ على وحدتها وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

1 - أحمد عبيد مبارك بن دغر المؤتمر الشعبي العام:
2 - أحمد محمد يحيى الكحلاني المؤتمر الشعبي العام
3 - محمد محمد قحطان قائد التجمع اليمني للإصلاح
4 - علي حسين عثمان عشال التجمع اليمني للإصلاح
5 - قادري أحمد حيدر قاسم الحزب الاشتراكي اليمني
6 - محمود عبدالقادر عبدالله الجنيد أنصار الله
7 - عبدالله نعمان محمد القدسي التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري
8 - نادية عبدالله الأخرم الشباب
9 - إبراهيم مالك شجاع الدين منظمات المجتمع المدني
10 - محمد علي عبدالله أبو لحوم حزب العدالة والبناء
11 - عبدالرحمن عمر السقاف الحراك الجنوبي السلمي
12 - خالد باراس الحراك الجنوبي السلمي
13 - محمد سالم الشدادي الحراك الجنوبي السلمي
14 - رياض ياسين عبدالله الحراك الجنوبي السلمي
15 - علي شلمة العوضي الحراك الجنوبي السلمي
16 - مقبل لكرش الحراك الجنوبي السلمي
17 - غالب مطلق مسعد الحراك الجنوبي السلمي

تم في صنعاء بتاريخ 24-12-2013

عقب توقيع ..

والتطور والازدهار وسيشكل الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل لجنة برئاسته بتفويض من المؤتمر الوطني الشامل لتحديد الأقاليم ويكون قرارها نافذا بصورة نهائية وستدرس اللجنة خيارات الأقاليم الستة منها أربعة في المحافظات الشمالية واثنان في المحافظات الجنوبية وخيار الإقليمين وأي خيار ما بين هذين الخيارين يحقق التوافق.

وقد اكد الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية ان هذا النجاح المحقق يأتي في ظرف استثنائي وصعوبات اقتصادية وأمنية بصورة متزايدة ولا بد من تغليب مصلحة الوطن وأمنه واستقراره ووحدته وتشمير السواعد من اجل العمل المخلص والصادق والدؤوب للعبور الى المستقبل الآمن وهي مسئولية وطنية وتاريخية تتحملها جميع القوى السياسية والمجتمعية والثقافية في لحظة مفصلية يجب الانتصار فيها للمصلحة الوطنية العليا على ما عداها من المصالح الضيقة او الجهوية او الشخصية واخذ التجارب والعظات والاستفادة القصوى التي تصب في مصلحة اليمن .

وأشاد الأخ الرئيس بكل الجهود الوطنية التي بذلت من اجل هذا الإنجاز الوطني العظيم.. مؤكدا أن التاريخ سيسجل وبكل فخر في صفحاته المشرقة كل الجهود في مصاف العمل الخالد .

محافظ عدن ..

عدن اللواء صادق حيد ووكيل الأمن السياسي بمحافظات عدن ولحج وأبين اللواء ناصر منصور هادي والقاضي فهيم عبدالله محسن رئيس النيابة العامة وعدد من القيادات الأمنية ان ما شهدته محافظة عدن خلال الفترة الماضية من اعمال شغب وعنف وقطع للطرقات والاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة والمباني الحكومية يجب الوقوف امامها بحزم وملاحقة العناصر التخريبية وتقديمها للعدالة لتنال جزاءها العادل وتكون عبرة لمن يريد النيل من أمن محافظة عدن واقلاق راحة أبنائها وزرع الخوف فيهم مشيراً إلى ان ما يعانيه المواطنون من ترويع ومضايقات وصلت إلى حرمانهم من ممارسة حقهم في الذهاب إلى اعمالهم وحرمان الطلاب من الذهاب إلى مدارسهم لا تخدم إلا مصالح الجهات الخارجة عن القانون وينبغي على الجميع من شخصيات اجتماعية وأهالٍ وعقال حارات وائمة مساجد توعية الشباب المغرر بهم بأن هذه الاعمال التخريبية لا تخدم اسرهم وانما تضر بهم وبمصالحهم، مؤكداً ان هذه المهمة تقع على عاتقهم وليس على عاتق الأمن، واستخدام العنف لا نريد ان نصل إليه من قبل القوة الأمنية التي تعمل حالياً على ضبط النفس أمام كل ما تعانيه من هذه العناصر التخريبية.

وتطرق الاجتماع إلى ضرورة وضع المعالجات الضرورية للحفاظ على الأمن واستمرار تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين وممارسة حياتهم الطبيعية.

ومن جانب آخر التقى الأخ محافظ محافظة عدن أمس مدراء المديريات ومدراء مكاتب التربية والثقافة والاشغال العامة وبحضور وكيلي المحافظة الأخ أحمد سالم ربيع والأخ نايف البكري.

وخلال اللقاء أكد الأخ المحافظ على ضرورة قيام مدراء المديريات وخاصة خلال هذه الفترة بدورهم بالتنسيق مع القوى الأمنية في المديريات بحفظ النظام والقانون وملاحقة العناصر التخريبية والاهتمام بمصالح المواطنين وتوفير كافة الخدمات الضرورية وفتح الطرقات ومساعدة الموظفين في الذهاب إلى مرافقهم الحكومية وتشجيع أولياء أمور الطلاب على التحاق ابنائهم بالمدارس وتأمين الحماية الأمنية المطلوبة وحماية المحلات التجارية والمباني الحكومية من التعرض للنهب والسلب والاستعانة بالشخصيات الاجتماعية في الأحياء السكنية لمعالجة الأوضاع في المديريات والحفاظ على الأمن والنظام فيها.

واستمع الأخ المحافظ خلال الاجتماع إلى الصعوبات التي تعاني منها المديريات في كافة المجالات ووضع المعالجات الضرورية لها.

السفير الأردني ..

واستمع سعادة السفير إلى شرح مفصل عما خلفه الحادث الارهابي من خسائر في الارواح وكذا المعدات والأجهزة الطبية أثر بشكل مباشر على جاهزية وأداء المستشفى وقد أبدى سعادة السفير استغرابه من بشاعة الحادث الارهابي ووحشية مرتكبيه الذين تجردوا من كل القيم الإنسانية .

وجدد إدانته للجريمة الإرهابية بحق الأبرياء والعزل مؤكداً دعم حكومة بلاده الدائم لوحدة وأمن واستقرار اليمن وفي مواجهة التحديات الارهابية.